

دور الدليل الرقمي في منظومة العدالة الجنائية المعاصرة.

The Role of Digital Evidence in The Contemporary Justice System.

رانية حداد*

جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر

Haddad.rania@univ-lhenchela.dz

- تاريخ الإرسال: 2024/11/09 - تاريخ القبول: 2025/12/27 - تاريخ النشر: 2025/07/29

الملخص: في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وتزايد الاعتماد على الأجهزة الرقمية في مختلف جوانب الحياة، تأثرت كذلك المظاهر الإجرامية وآليات المتابعة والإثبات فيها بهذا التطور، وبموجبها أصبح الدليل الرقمي يلعب دورا حيويا في التحقيقات الجنائية فمعظم الجرائم الحديثة تترك آثارا رقمية، مما يجعل من جمع وتحليل هذا النوع من الأدلة أمرا ضروريا لإثبات الجرائم وتقديم الأدلة القاطعة أمام المحاكم.

وعلى الرغم من أهمية الدليل الرقمي في عملية الإثبات الجنائي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي تؤثر على حجته وقابليته للتطبيق، وعليه يهدف هذا البحث إلى دراسة الدليل الرقمي وتحديد أهميته في المسائل المتعلقة بالإثبات الجنائي، مع إبراز أهم الإشكالات التي يواجهها التطبيق الفعال لهذه الأدلة.

الكلمات المفتاحية: الدليل الرقمي، حجية الإثبات، عملية الإثبات الجنائي، إشكالات الإثبات.

Abstract: In light of the rapid technological development and the increasing reliance on digital devices in various aspects of life, criminal manifestations and the mechanisms of follow-up and proof therein have also been affected by this development. As a result, digital evidence has played a vital role in criminal investigations, as most modern crimes leave digital traces, making the collection and analysis of this type of evidence necessary to prove crimes and present conclusive evidence before the courts.

Despite the importance of digital evidence in the criminal proof process, it faces many challenges that affect its validity and applicability. Therefore, this research aims to study digital evidence and determine its importance in matters related to criminal proof, while highlighting the most important problems facing the effective application of this evidence.

Keywords: Digital Evidence, Probative Value, Criminal Proof Process, Issues of Proof.

* المؤلف المرسل: رانية حداد

مقدمة:

شهد العصر الحالي تطورا رهيبا للتكنولوجيا، وأدى هذا إلى تغلغل التكنولوجيا الرقمية في شتى مناحي الحياة، بما في ذلك المظاهر أو السلوكيات الإجرامية التي تأثرت بشكل ملحوظ بهذا التطور مما يستلزم كذلك مواكبة التحقيقات الجنائية لعجلة التطور التكنولوجي.

وعليه أصبحت للأدلة الرقمية مكانة بارزة في مجال التحقيقات وجمع الاستدلالات الجنائية مثل البيانات المخزنة على أجهزة الحواسيب والهواتف المحمولة وسجلات الاتصالات وغيرها من أشكال الأدلة الحديثة التي أصبحت عنصرا أساسيا في عملية الإثبات الجنائي، وعليه فإن الدليل الرقمي يساهم بشكل فعال في كشف الحقيقة وتقديم أدلة قوية في القضايا الجنائية، مما يساعد في تحقيق العدالة وتوقيع الجزاء اللازم على الجناة.

لكن في ذات الوقت يعتبر الدليل الرقمي سلاحا ذو حدين، فهو من جهة يوفر أدلة قوية وقاطعة في عملية إثبات العديد من الجرائم، ومن جهة أخرى يثير العديد من التحديات القانونية والتقنية، وخاصة ما يتعلق بحق الأفراد في الخصوصية، فلا بد من تحقيق التوازن ما بين استخدام الدليل الرقمي في مكافحة الجريمة وما بين حماية الحقوق والحريات الفردية.

ومن بين العقبات التي تؤثر كذلك على حجية الدليل الرقمي وإمكانية إعماله هو القدرة على التلاعب به، مما يؤثر على سلامة هذا الدليل ومصادقته بحيث تجعل من الصعب جددا التأكد من سلامة المعلومات المقدمة بموجبه، والجدير بالذكر كذلك بما أن الدليل الرقمي لا بد أن يكون ذو طابع تقني وتكنولوجي، فإن العمل به يتطلب خبرات تقنية كافية من أشخاص ذوي خبرة وكفاءة في المجالات التقنية، وهذا ما يصعب من إمكانية الأخذ به لعدم توافر أغلب الجهات القضائية على الطاقم البشري المتخصص في هذه المجالات التقنية.

وعليه سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الدليل الرقمي وتقييم مدى حجيته في المسائل المتعلقة بالإثبات الجنائي مقارنة بالأدلة التقليدية، وكذا استعراض الإطار القانوني من خلال تحليل التشريعات والقوانين المنظمة لاستخدامه وتحديد الثغرات التشريعية إن وجدت.

كذلك سنتطرق إلى جملة التحديات أو العراقيل التي تواجه إمكانية تفعيل دور الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي ومحاولة تقديم مقترحات في ختام الدراسة تتعلق بتطوير الإطار القانوني والتقني المرتبطين بالدليل الرقمي، وضمان استخدامه بشكل فعال وعادل مع ضمان تكريس جملة الحقوق والحريات الفردية وعدم امساس بها.

ولدراسة هذا الموضوع بشكل متكامل، سنستعمل خلال معرض هذه الدراسة المنهج التحليلي وكذا الوصفي لتحقيق رؤية واضحة ومتكاملة المعالم حول موضوع هذا البحث.

وهذا بغية الوصول في ختام الدراسة إلى حل للإشكال التالي:

ما مدى حجية الدليل الرقمي في مسائل الإثبات الجنائي؟

1- الإطار المفاهيمي للدليل الرقمي.

سننتظر من خلال هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مفهوم للدليل الرقمي وتحليله، من خلال تعريف المقصود بمصطلح الدليل الرقمي ومناقشة طبيعته، وكذا عرض جملة المميزات أو الخصائص التي يشتملها هذا النوع من الأدلة، كما يلي:

1.1- مفهوم الدليل الرقمي.

إن تحديد مفهوم الدليل الرقمي يقتضي منا البحث في تعريفه وكذا تبيان طبيعته الخاصة، وذكر جملة الخصائص المميزة له.

تعريف الدليل الرقمي:

لقد تباينت الآراء الفقهية حول وضع تعريف موحد للدليل الرقمي، وعليه سنتناول أهم التعريفات كما يلي:

عرفه بعض الفقهاء على أنه الدليل المستمد أو الذي يكون مصدره أجهزة الحاسوب، ويتجسد على شكل مجالات أو موجات كهربائية أو مغناطيسية، قابلة للتجميع مع إمكانية تحليلها من خلال استعمال برامج تقنية متخصصة، وتقدم هذه المكونات الرقمية معلومات على شكل نصوص مكتوبة أو بيانات، صور وكذا تسجيلات صوتية وغيرها من الأشكال التي يمكن الاعتماد عليها وتقديمها أمام الجهات القضائية المختصة.¹

كما عرفه البعض الآخر على أنه مجموع المعلومات المنطقية المستنبطة بطريقة عقلية، على أسس علمية محصلة وفق إجراءات وكيفيات قانونية ومشروعة، بحيث تتم صياغتها من خلال تحليل وترجمة البيانات الموجودة والمخزنة على أجهزة الكمبيوتر وتوابعها، وتستخدم هذه الأدلة الرقمية من قبل جهات القضائية المختصة في مختلف مراحل الدعوى العمومية سواء خلال مرحلة التحقيق أو المحاكمة، تهدف

¹ مدوح عبد الحميد عبد المطلب، البحث والتحقيق الجنائي الرقمي في جرائم الكمبيوتر والانترنت، دار الكتب القانونية، مصر، 2006، ص 77.

إلى إثبات الحقائق المرتبطة بالواقعة الإجرامية محل الدعوى أو تقديم معلومات تتعلق بالجاني أو المجني عليه.²

كما تم تعريفه من قبل المنظمة الدولية لأدلة الحاسوب بأنه مجموع المعلومات والبيانات المخزنة أو المثقلة في شكل ثنائي، والتي تستخدم من طرف المحاكم.³

وعليه يمكننا استخلاص تعريف للدليل الرقمي على أنه دليل مادي موجود على شكل بيانات يتم إنشاؤها أو تخزينها أو نقلها أو استقبالها في شكل رقمي باستخدام أجهزة الإعلام الآلي، يتم تقديمها إلى الأجهزة أو السلطات القضائية المختصة بطرق قانونية مشروعة للاستعانة بها في مجريات التحقيق الجنائي وخلال مختلف مراحل الدعوى العمومية، قد تتعلق هذه الأدلة الرقمية بالواقعة الجرمية أو أطرافها.

طبيعة الدليل الرقمي:

بالرجوع إلى الأدلة الجنائية نجد أنها متنوعة من حيث طبيعتها، فنجد أدلة ذات طبيعة مادية ملموسة وأدلة أخرى ذات طبيعة معنوية.

بالنسبة للأدلة المادية فهي كل الأدلة التي يمكن إدراكها من خلال الحواس فهي أدلة ملموسة، مكونة من عناصر مادية تحدد وجودها ويمكن للقاضي الاستدلال بها خلال حكمه مباشرة، ومن بينها الأسلحة المستخدمة في الجريمة، الوثائق المزورة، الأشياء المسروقة.

أما الأدلة المعنوية فالمقصود بها كل الأدلة التي تتمتع بطابع مادي ملموس يجسدها أو يعبر عنها، نذكر من بينها الاعتراف والشهادة، وبالتالي فهي تساهم في تكوين اقتناع القاضي بصورة غير مباشرة.⁴

وبناء على ما سبق ذكره، تتحدد طبيعة الدليل الرقمي ما بين إذا كان ذو طبيعة مادية ملموسة أو ذو طبيعة معنوية، واستنادا إلى جملة التعريفات السابقة للدليل الرقمي نستخلص أنه ذو طبيعة مادية ملموسة.

فالدليل الرقمي وعلى اختلاف أشكاله وأنواعه فهو يتميز بطابع مادي ملموس، سواء تم تقديمه بصورة نهائية على شكل مكتوب أو تسجيلات صوتية أو صور أو بيانات فهي كلها تكون في شكل مادي.⁵

² بن قارة مصطفى عائشة، حجية الدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2010، ص 53.

³ أحمد مسعود مريم، آليات مكافحة جرائم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ضوء القانون رقم 09_04، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 81.

⁴ سامي جلال فقي حسين، الأدلة المتحصلة من الحاسوب وحجيتها في الإثبات الجنائي، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص 65.

⁵ سامي جلال فقي حسين، مرجع سابق، ص 65.

2.1 . خصوصية الدليل الرقمي:

إن للدليل الرقمي خصوصية منفردة يتميز بموجبها عن الأدلة الجنائية التقليدية، وعليه سنقوم من خلال ما يلي بتبيان أهم الخصائص أو المقومات التي يتميز بها الدليل الرقمي:

أولاً: الطابع التقني والعلمي.

إن الدليل الرقمي يحتوي بالأساس ضمن تركيبته على بيانات ومعلومات ذات طبيعة تقنية وتكنولوجية غير ملموسة يتم تحصيلها وتجسيدها من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي وباستعمال وسائل علمية وبرمجيات تكنولوجية حديثة، والدليل الرقمي في حد ذاته هو عبارة عن تركيبة من المعطيات الرقمية في شكل أمواج أو ذبذبات رقمية سريعة ومتطورة جداً وهذا ما يفسر استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية في استنباط هذا النوع من الأدلة.⁶

ثانياً: الديناميكية المتطورة:

إن تأثير الدليل الرقمي مرتبط بالأساس بوتيرة تطور التكنولوجيا الحديثة، وعليه يمكن القول بأن الدليل الرقمي يتطور تلقائياً متأثراً في ذلك بتطور وسائل وتقنيات الاتصال والأجهزة التقنية المستخدمة في مجال الإعلام الآلي وتوابعها.⁷

ثالثاً: صعوبة الإتلاف:

من بين أهم الخصائص التي يتميز بها الدليل الرقمي هو صعوبة إتلافه، حيث أنه وعلى الرغم من تعرض هذا الدليل لعمليات الإتلاف بصفة كلية أو جزئية، إلا أن ذلك لا يحول دون إمكانية استرجاع البيانات المحذوفة من قاعدة بيانات هذا الدليل المخزنة في جهاز الحاسوب أو حتى اللجوء إلى نسخ هذا الدليل الرقمي.⁸

⁶ محمودي نورالهدى، حجية الدليل الرقمي في إثبات الجريمة المعلوماتية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1، العدد 11، 2017، ص 912.

⁷ بلعابد عيدة، الدليل الرقمي بين حتمية الإثبات الجنائي والحق في الخصوصية المعلوماتية، مجلة آفاق علمية، جامعة سعيدة، المجلد 11، العدد 1، 2019، ص 138.

⁸ البشري محمد الأمين، التحقيق في الجرائم المستحدثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 236.

حيث أن هذه الخاصية المتمثلة في إمكانية نسخ الدليل الرقمي بالأساس لا يمكن القول بها عند التطرق إلى وسائل الإثبات الجنائي التقليدية، وهذا ما يعد ضماناً كافية لعدم إمكانية طمس الأدلة الرقمية أو التخلّص من البيانات المتضمنة فيها.⁹

2. حجية الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي.

إن الغرض الأساس من عملية الإثبات الجنائي هو تقديم العون للسلطات القضائية المختصة من أجل إثبات الواقع الإجرامية من جهة وكذا مساعدتهم في الكشف عن الجناة من ناحية أخرى، وعليه سنناقش في الجزء بالتحديد الشروط الواجب توافرها في الدليل الرقمي ليتم قبوله من جهة، وكذا مناقشة مسألة القوة الثبوتية للدليل الرقمي في المسائل المتعلقة بالإثبات الجنائي.

2.1 شروط الاستدلال بالدليل الرقمي وإجراءات الحصول عليه.

إن قبول الدليل الرقمي كوسيلة للإثبات في المسائل الجزائية، يخضع بالضرورة لجملة من الشروط الواجب توافرها فيه حتى يتم قبوله كدليل يستمد منه القاضي الجزائي قناعته ويستعمله في بناء حكمه بخصوص الدعوى الجزائية المعروضة أمامه، وكذلك لا بد لنا من التطرق إلى أساليب وإجراءات الحصول على هذه الأدلة الرقمية.

أولاً: الشروط المتعلقة بالدليل الرقمي.

سنتناول من خلال هذا العنصر جملة الشروط المرتبطة بالدليل الرقمي، والتي نفصلها كالتالي:

1: القطعية واليقين الجازم.

حتى يكون الدليل الرقمي قابلاً للقبول كوسيلة للإثبات الجنائي، لا بد أن يكون محتوى هذا الدليل المتمثل في مجموع البيانات والمعلومات المستخلصة بواسطة التقنيات التكنولوجية الحديثة ذات محتوى قطعي لا يدع أي مجال للشك من ناحية مصداقية المعلومات المتضمنة فيه، خاصة إذا ما كان الدليل الرقمي متعلقاً بالإدانة فلا مجال هنا لتأسيس الحكم بناء على دليل تراوده الشكوك استناداً إلى قرينة البراءة التي تفرض التأسيس على الجزم واليقين عند الحكم بالإدانة.

⁹ بن قارة مصطفى عائشة، مرجع سابق، ص 64.

وعليه فإن القاضي الجزائي يستند إلى الدليل الرقمي الثابت والقطعي في بناء حكمه في الدعوى من خلال فحص محتوى هذه الأدلة الرقمية سواء كانت صور أو أفلام رقمية وغيرها من الأشكال التي يتخذها الدليل الرقمي.¹⁰

2: المشروعية.

يقصد بالمشروعية أن يتم تحصيل الدليل وفقا للقواعد والإجراءات التي يرسمها القانون، وإعمالا لهذا الشرط لابد أن يكون الدليل الرقمي الذي يستعمله القاضي في تكوين قناعته بصدد الحكم في الدعوى المطروحة أمامه، دليلا مشروعا وعدم التقيد بهذا الشرط الجوهري يجعل كل الإجراءات التي تم من خلالها تحصيل الأدلة الرقمية الجنائية باطلة ولا يتم الاستناد إليها في الحكم، وكل ما بني وفق إجراء باطل فبالضرورة هو باطل، وعليه وجب على القاضي تتحية كل دليل مهما بلغت حجيته في الحكم وكانت إجراءات الحصول عليه تمت وفق طرق غير قانونية أو غير مشروعة.¹¹

3: القابلية للمناقشة.

إن الغرض من هذا الشرط هو عدم إمكانية القاضي الجزائي التأسيس في بناء حكمه على دليل لم يعرض للمناقشة في معرض سير جلسة الحكم، واستنادا لهذا فالدليل الرقمي مهما كان الشكل الذي يتخذه سواء في شكل بيانات ومعلومات مكتوبة أو صور أو تسجيلات رقمية لابد أن يتم فحصه ومناقشته في الجلسة في مواجهة كل الأطراف.¹²

ثانيا: إجراءات الحصول على الدليل الرقمي.

إن إجراءات تحصيل أو استيفاء الأدلة الرقمية تختلف وتتنوع ما بين وسائل تقليدية ووسائل أخرى مستحدثة، وعليها سنقوم بتبيانها وفقا للعناصر التالية:

1: الإجراءات التقليدية.

تتحصر هذه الإجراءات في الأساليب التقليدية لجمع الأدلة وهي: إجراء المعاينة، التفتيش وكذا إجراءات الضبط.

¹⁰ الطوالة علي حسن، مشروعية الدليل الإلكتروني المستمد من التفتيش الجنائي - دراسة مقارنة، جامعة العلوم التطبيقية، البحرين، 2009، ص 08.

¹¹ بلجراف سامية، سلطة القاضي الجنائي في قبول وتقدير الدليل الرقمي، ملتقى جول الجريمة المعلوماتية بين الوقاية والمكافحة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 16-17 نوفمبر 2015، ص 07.

¹² الطوالة علي حسن، مرجع سابق، ص 10.

أ_ إجراء المعاينة:

يتم هذا الإجراء في البيئة الرقمية من خلال المعاينة التقنية لمحل تواجد الدليل ذو الطبيعة الرقمية ومعاينته من قبل رجال الضبطية القضائية المختصين حيث يقومون بصدد هذا الإجراء بتفحص البيانات الرقمية المخزنة في أجهزة الحواسيب، مع إمكانية الاستعانة بالخبراء التقنيين المختصين في المجال.

ب_ التفتيش:

يقصد بالتفتيش في إطار البيئة الرقمية بأنه إجراء يخول للضبطية القضائية الاستعانة بالوسائل الحديثة التكنولوجية من أجل تجميع الأدلة المتوفرة في ذاكرة أجهزة الإعلام الآلي محل هذا الإجراء والتي يفترض أنها تكون أدلة رقمية.

ج _ الضبط:

ينصب إجراء الضبط فيما يتعلق بالأدلة الرقمية على أشياء ذات طبيعة غير ملموسة كالبيانات، الصور، التسجيلات الصوتية، ولأقلى هذا الإجراء على وجه الخصوص انتقادات ويعد محل جدل فقهي كبير.¹³

2: الإجراءات المستحدثة:

على اعتبار تأثر التشريعات بتطور التكنولوجيا ومواكبتها له، عمدت غالبية التشريعات إلى اللجوء إلى جملة من الأساليب المستحدثة في مجال جمع الأدلة الجنائية، خاصة الرقمية منها، على اعتبار أن هذا الصنف بالتحديد يتميز بخاصية التطور السريع والحركية، مما جعل من الضروري استحداث أساليب متطورة تتماشى مع ديناميكية تطور الدليل الرقمي لضمان تحصيله والاستفادة من محتواه في مقتنيات التحقيق الجنائي، ومن بين هذه الأساليب نتطرق إلى ما يلي:

أ_ التحفظ المعجل:

يقصد بهذا الإجراء الأمر الموجه من قبل السلطات المختصة لحاملي البيانات الرقمية والمخزنة في حوزتهم، بالتحفظ المعجل عليها لدواعي إجراءات التحقيق التي ستتخذ بشأنها لاحق كإجراء المعاينة أو التفتيش.¹⁴

¹³ بلعابد عيدة، مرجع سابق، ص 139-140.

¹⁴ أشرف قنديل عبد القادر، الإثبات الجنائي في الجريمة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015، ص180.

ب _ اعتراض الاتصالات الإلكترونية:

ينصب هذا الإجراء على اعتراض المراسلات التي تحتوي بيانات معلوماتية سواء كانت متداولة عن طريق البريد الإلكتروني أو رسائل صوتية، ويتم هذا الإجراء عبر نظام معلوماتي متطور ويعد أساسيا لهذا الإجراء.¹⁵

2.2 السلطة التقديرية للقاضي الجزائي في تكييف الدليل الرقمي.

استنادا للسلطة التقديرية الممنوحة للقاضي الجزائي في مسائل الإثبات الجنائي، وفقا لمبدأ حرية الإثبات الجنائي التي تخول للقاضي استعمال كل الوسائل التي يراها ضرورية في عملية الإثبات وكذا مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجزائي، فيترتب عن إعمالها نقطتين أساسيتين تتجسدان في حرية القاضي في الاستناد لمختلف الأدلة من جهة، وحرية في تكوين اقتناعه الشخصي بخصوص هذه الأدلة من جهة أخرى.

وعليه فإن القاضي الجزائي عند تقديره للأدلة من خلال دراسته لملف الدعوى، لابد أن يتحرى مدى مشروعية هذه الأدلة ومطابقة إجراءات الحصول عليها لمقتضيات القواعد القانونية ويسري هذا الشرط على جميع أنواع الأدلة على اختلافها سواء كانت تقليدية أو أدلة مستحدثة رقمية، وهذا ما من شأنه تكريس جملة الضمانات القانونية المنصوص عليها في نطاق ضمانات المحاكمة العادلة.

وعليه فإن تقدير القاضي الجزائي لحجية الدليل الجنائي وقوة ثبوته تخضع بالضرورة لمبدأ حرية الإثبات والتقدير وكذا حرية القاضي في تكوين اقتناعه، لكن هذه الحرية ليست مطلقة بل تخضع لمجموع الضوابط والأساسيات المفروضة بموجب الأحكام القانونية نذكر منها وجوبية عرض الأدلة للمناقشة العلنية خلال معرض الجلسات في مواجهة جميع أطراف الدعوى و لابد كذلك أن يبني القاضي الجزائي حكمه على دليل له أصل في ملف الدعوى، وكذا وجوبية مشروعية إجراءات الحصول على الدليل الجنائي، وللقاضي كامل السلطة التقديرية في الاستعانة بالخبراء التقنيين في المسائل والأحوال المتعلقة بمناقشة الأدلة الرقمية وفقا لسلطته التقديرية.¹⁶

¹⁵ أشرف قنديل عبد القادر، نفس المرجع، ص 184.

¹⁶ بلعابد عيدة، مرجع سابق، ص 141-142.

وهذه الشرط الأساسي من شأنه تمكين الخصوم في استمال حقوقهم المكفولة بموجب القانون والمرتبطة بحق الدفاع من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تركز مفهوم المحاكمة العادلة الذي يعد حجرا أساس في المنظومة القضائية العادلة.¹⁷

وما يمكن استخلاصه هنا أن الدليل الرقمي شأنه كشأن سائر أدلة الإثبات المتعلقة بالمسائل الجزائية، يبقى خاضعا للسلطة التقديرية للقاضي الجزائي، فله أن يأخذ به كاملا أو يأخذ بجزء مما تضمنه هذا الدليل الرقمي، وله كذلك أن يستبعده من ملف الدعوى وعدم تأسيس حكمه على ما ورد فيه مع ضرورة تأسيس الحكم في كل الأحوال السالفة الذكر، وهذا ما ينبع من مقتضيات المبادئ التي أقرها المشرع فيما يخص سلطات القاضي الجزائي في تكييف الأدلة الجنائية مهما كان نوعها وتقدير حقيتها وقوتها الثبوتية فيما يتعلق بمسائل الإثبات الجنائي.

خاتمة:

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، وما صاحبه من تحول رقمي في مختلف مناحي الحياة، برزت أهمية الدليل الرقمي كعنصر محوري في منظومة العدالة الجنائية المعاصرة، فلم يعد الإثبات الجنائي يقتصر على الأدلة التقليدية كالشهادة والاعتراف والقرائن المادية فقط بل امتد ليشمل الأدلة الرقمية المستمدة من البيئة الإلكترونية بكافة أشكالها.

وقد فرض هذا التحول تحديا كبيرا على المنظومة القانونية والقضائية، إذ أصبح من الضروري إعادة النظر في القواعد التقليدية للإثبات الجنائي لتستوعب هذا النوع المستحدث من الأدلة، فالدليل الرقمي يتميز بطبيعة خاصة وسمات فريدة تجعل التعامل معه يختلف جذريا عن التعامل مع الأدلة التقليدية، سواء من حيث آليات جمعه وحفظه أو من ناحية تقييمه وتقدير مصداقيته.

كما أن تطور مظاهر الجريمة وانتشار الجرائم الإلكترونية جعل من الدليل الإلكتروني في كثير من الأحيان السبيل الوحيد لإثبات الجريمة ومعرفة الجناة، وهذا ما يزيد من أهمية دراسة حجية هذا النوع من الأدلة وتحديد ضوابط قبوله في الإثبات الجنائي، خاصة في ظل التحديات التقنية والقانونية التي تواجه العمل به.

¹⁷ العبادي محمد عبد الكريم، القناعة الوجدانية للقاضي الجزائي ورقابة القضاء عليها - دراسة تحليلية مقارنة، دار الفكر للنشر، الأردن، 2010، ص 178.

ومن بين أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، نذكر مايلي:

- يتمتع الدليل الرقمي بحجية قانونية معتبرة شأنه شأن سائر وسائل الإثبات، شريطة استيفاءه لشروط صحته وسلامته.
- يواجه الدليل الرقمي تحديات تقنية وقانونية تتعلق بسهولة العبث به وصعوبة حفظه.
- يتطلب التعامل مع الدليل الرقمي خبرة فنية عالية وتقنيات متطورة للحفاظ على سلامته.
- تختلف القيمة القانونية للدليل الرقمي باختلاف طريقة الحصول عليه ومدى مشروعيته.

وفي ختام هذه الدراسة، نقترح جملة التوصيات الآتية:

- تحديث التشريعات القانونية لمواكبة التطورات التقنية في مجال الأدلة الرقمية.
- إنشاء مختبرات جنائية رقمية متخصصة ومجهزة بأحدث التقنيات الضرورية في هذا المجال.
- تدريب وتأهيل القضاة والضبطية القضائية في مجال التعامل مع الأدلة الرقمية.
- وضع معايير وأساليب محددة لإجراءات جمع وضبط وحفظ الأدلة الرقمية.
- تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالأدلة الرقمية.
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية للأدلة الرقمية تتيح سهولة الرجوع إليها.
- تطوير برامج حماية وتشفير متقدمة لضمان سلامة الأدلة الرقمية.
- إصدار أدلة إرشادية موحدة للتعامل مع الأدلة الرقمية في مختلف مراحل الدعوى الجزائية.